العولمة : المطبوع رقم 5 .

التجارة الخارجية المغربية..تحديات حقيقية تقتضي تأهيلا داخليا على مستويات متكاملة

> تقديم

تواجه التجارة الخارجية بالمغرب عدة تحديات داخلية وخارجية على مستويات مختلفة، فمنها المرتبطة بالإصلاح المؤسساتي، وعلى رأسه تفعيل الأدوار الاقتصادية للبعثات الدبلوماسية للمغرب في الخارج أو ما يسمى الدبلوماسية الاقتصادية، ومنها المرتبطة بتبسيط المساطر وتيسيير إجراءات خروج الصادرات ودخول الواردات إلى الموانىء البحرية والجوية .كما أن موضوع مراقبة شروط الصحة والجودة يكتسي أهمية كبيرة لكسب رهان التنافسية والنفوذ إلى الأسواق الجديدة والاحتفاظ بالقديم منها .

وفي ما يلي، تقدم التجديد مقالا يتطرق إلى بعض القضايا الكبرى التي تعتمل في منظومة التجارة الخارجية بالمغرب بعد بسط واقع مبادلاته مع الخارج.

واقع التجارة الخارجية :عجز في الميزان وخسارة سنوية

يعرف الميزان التجاري للمغرب، والذي يعتبر محرارا لوضعية تجارته الخارجية، عجزا منذ سنوات خلت، ترتفع حدته وتنخفض بتقلبات الأوضاع الاقتصادية داخل المغرب وخارجه، وفي السنة الماضية 2003 سجل الميزان عجزا بقيمة 52مليار درهم، مقابل 44مليار درهم سنة 2002، أي بزيادة بلغت 8مليارات من الدراهم .ويعزى ذلك، حسب وزارة التجارة الخارجية، إلى انخفاض قيمة الصادرات في سنة 2003 بنسبة % 6,3مقارنة بسنة 2002,والناتج بدرجة أولى عن تراجع قيمة وحجم مبيعات الفشريات والرخويات والصدفيات على التوالي بنسبة % 31و% 37، والتي ساهمت بنسبة % 60من هذا التراجع، ويقابل هذا الانخفاض ارتفاع في قيمة الواردات بنسبة % 4مقارنة بسنة 2002,وتأتي على رأسها التجهيزات الصناعية)زائد (% 23، والصلب)زائد (% 27، والمواد البلاستيكية)زائد .(% 8وهو ما أفرز نسبة تغطية الصادرات للواردات قدرت ب.% 61

وإذا كانت وزارة التجارة الخارجية تصف هذا العجز التجاري ب <الإيجابي لأنه يساهم في تأهيل المقاولات، ويساعد على الزيادة في الإنتاج الوطني>، على اعتبار أنه يأتي نتيجة شراء التجهيزات الصناعية التي تشكل جزءا مهما من الواردات، فإن بعض المتخصصين الاقتصاديين يخالفونها الرأي، متسائلين كيف يمكن أن يكون هذا العجز في مصلحة المقاولات المغربية، في الوقت الذي يشهد فيه معدل تغطية الصادرات للواردات انخفاضا مستمرا خلال السنوات الأخيرة .وفي المقابل تفسر وضعية الميزان التجاري بأن المغاربة يستهلكون أكثر مما ينتجون، وبأن المقاولات المغربية لا تغطي حاجيات السوق الداخلي الاستهلاكية والإنتاجية.

جانب آخر لا يمكن إغفاله وساهم مباشرة في تزايد عجز الميزان التجاري، ألا وهو أثر خفض الضرائب الجمركية على الواردات بمقتضى اتفاقيات تحرير التبادل التجاري التي وقعها المغرب في السنوات الأخيرة، سيما في السنة الأخيرة 2003وبداية السنة الجارية.

المنظومة القانونية

كان المجلس الوطني للتجارة الخارجية قد قام بدراسات في السابق عن مكونات المنظومة القانونية التي تتحكم في تصدير المنتوجات المغربية للنظر في ما إذا كانت عاملا يرفع من وتيرتها أو العكس، وخلص المجلس إلى نتيجة مفادها أن هناك تعددا للمتدخلين وغياب تنسيق بينهم، وضعفا في الموارد البشرية والمالية المعهود إليها إنعاش الصادرات.

وأفادت خلاصات التحليل، الذي قام به المجلس أن الدول الناجحة في مجال ترويج منتجاتها في الخارج هي التي تتوفر على مؤسسة أو مؤسستين على الأكثر تكلف بهذه المهمة.

وهو ما جعل المجلس يوصي بإحداث مؤسسة واحدة تستجيب بفعالية للحاجة إلى استراتيجية متناسقة

لإنعاش صادرات المغرب وللتنسيق، وذلك مع الإبقاء على التخصصات القطاعية للأطراف المعنية.
ويوضح تقرير للمجلس المذكور أن الحكومة تساند طرحه هذا، وأنها ستقترح مشروع قانون يقضي بإحداث الوكالة المغربية للإنعاش في الخارج، بيد أن هذا المشروع لم ير النور بعد، مما يؤجل إلى موعد غير مسمى سد الخصاص الحاصل في الجانب المؤسساتي لإنعاش صادرات المغرب إلى الخارج.

رهان إنعاش الصادرات

إن الحديث عن التصدير يطرح التساؤل حول تمويله ومدى توفر المصدرين المغاربة على القدرات المالية لتطوير صادراتهم، وجعلها ذات تنافسية عالية في الخارج، وكانت الجمعية المغربية للمصدرين قد قدمت يوم الأربعاء الماضي استراتيجيتها لإنعاش الصادرات المغربية نحو الدول الموقعة على اتفاقيات التبادل الحر مع المغرب، وأوضح رئيس الجمعية، عبد اللطيف بن المدني، في ندوة صحفية نظمت لهذا الغرض، أن هيأته أعدت استراتيجية شاملة خصصت لمواكبة المقاولات المصدرة في ظرف تميزه اتفاقيات التبادل الحر الموقعة بين المغرب ودول أجنبية.

وكانت تلك الندوة مناسبة للجمعية التي تمثل مهنيي قطاع الصادرات لاستعراض جملة من المصاعب يعاني منها قطاع الصادرات المغربية أمام ما وصف بالانسياب القوي والخانق للواردات داخل سوق وطني اعتبره هشا، وفي هذا الصدد دعت الجمعية المذكورة إدارة الجمارك لاعتماد ميكانزمات لمحاربة الواردات الكثيفة القادمة على الخصوص من الصين، بشكل يضمن للمقاولات المغربية الدخول في منافسة مشروعة .
وأشار بن المدني إلى أن الاستراتيجية الجديدة للجمعية سبقها خلق لجنة خاصة أسندت إليها مجموعة من الأهداف، منها على الخصوص إعداد إطار قانوني يتماشى والوضع الاقتصادي الجديد الذي يتميز بدخول اتفاقيات التبادل الحر، والمناطق الحرة حيز التنفيذ .وستتكلف هذه اللجنة بإحداث مكتب بالخارج، وتوفير صندوق لتمويل عمليات إنعاش التجارة على المستوى الدولي، إلى جانب اهتمامها بقضية تسعيرة الشحن وإعادة تهيئة الموانئ.

وكما ستُعد اللجنة نفسها برنامجا سنويا لأعمال إنعاش موحدة بين المركز المغربي لإنعاش الصادرات، والمكتب الوطني للسياحة، ودار الصانع، وإدارة الاستثمارات الخارجية بتعاون مع جمعيات مهنية.

الدبلوماسية الاقتصادية :تحول في المفهوم التقليدي للدبلوماسية

في أواخر شهر أبريل الماضي شدد وزير الشؤون الخارجية والتعاون محمد بنعيسى في لقاء نظمه النادي الدبلوماسي بالمغرب على أن الدبلوماسية المغربية مدعوة لتقوية بعدها الاقتصادي، وإبداع نماذج جديدة قادرة على الانخراط باستمرار في التحولات المتلاحقة والتفاعل الإيجابي معها .واعتبر أن الدبلوماسية الاقتصادية تواجه تحديات كبرى تستدعي تأهيل الاقتصاد، واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية للحفاظ على المصالح والأسواق التقليدية، وفتح أسواق جديدة، واستقطاب المستثمرين والسياح .وقال إن الدبلوماسية الاقتصادية أصبحت اليوم جزءا مكملا للدبلوماسية السياسية <بحيث استطاعت أن تستقطب أكثر المراكز أهمية على المستوى العالمي، كما صارت غالبية الدول تجند لها قسطا وافرا من إمكاناتها وجهودها.>
واستدل على أهمية الدبلوماسية الاقتصادية بأن ثلاثة أرباع النشاط الدبلوماسي موجهة للعمل الاقتصادي، وسجل أن جل الاتفاقيات المبرمة بين المغرب والبلدان الأجنبية لها طابع اقتصادي وتجاري ومالي وتقني.
في الشهور الأخيرة، غدا هذا الموضوع الذي يجمع بين عالم الدبلوماسية والاقتصاد مثار نقاش وتداول بين الفاعلين في التجارة الخارجية، سواء داخل الدولة أو القطاع الخاص أو الفاعلين الاقتصاديين، ألا وهو الدبلوماسية الاقتصادية، وتتمثل في مباشرة تدابير وإجراءات تمكن من إعطاء أهمية وعناية كبيرة للمهام الاقتصادية للممثلين الدبلوماسيين، والبحث عن السبل والوسائل التي يستطيع من خلالها هؤلاء الممثلون مساعدة الفاعلين الخواص في سبر وفتح أسواق دولية جديدة.
ومن الأركان الأساسية التي تعتمد في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية، إيجاد نظام معلومات وطني يراعي الظروف الدولية، ويقدم للدبلوماسيين المغاربة وللمستثمرين الاقتصاديين في الخارج معطيات دقيقة ومقدمة بكيفية مبسطة ودائمة، وذلك بواسطة بوابة اقتصادية إلكترونية تساعدهم في مهامهم الاقتصادية.

توسيع الاتحاد الأوروبي وانعكاسه على المغرب :

اعتبرت وزارة التجارة الخارجية أن توسيع الاتحاد الأوربي بانضمام عشرة بلدان أخرى من أوربا الشرقية والذي تم في الأيام القليلة الماضية يفرض تحديات على الاقتصاد المغربي، ويوفر فرصا لقدرته التنافسية في الوقت نفسه .ورصدت الوزارة نفسها بعدين اثنين سيتجلى فيهما تأثير هذا التوسيع على الاقتصاد والتجارة الخارجية في المغرب، ويتمثل الأول في التعرفة الجمركية ونظام الحصص، ويهم الثاني القدرة التنافسية إزاء الأعضاء الجدد.

ففي ما يخص الحماية الجمركية، فإن توسيع الاتحاد يعني انفتاحا كاملا لأسواق هذه البلدان العشرة في وجه صادرات المغرب الصناعية، كما أن واردات المغرب من هذه البلدان ستندرج في إطار مخطط التفكيك الجمركي الذي بدأ العمل به منذ سنة 2000مع الاتحاد الأوروبي .وأشارت الوزارة إلى أنه بالنسبة إلى لمنتجات الصناعية، فإن المغرب سيربح نقطا ثمينة في ما يخص القدرة التنافسية، لكون التعريفة الجمركية تتراوح بالنسبة إلى الأعضاء العشرة الجدد ما بين 9,9في المائة وصفر في المائة.

وبالمقابل سيستفيد المغرب من الإعفاء الجمركي التام في الأسواق الجديدة على غرار بلدان المنطقة الأورومتوسطية التي تربطها اتفاقيات شراكة ببلدان الاتحاد، وهو مكسب مهم ينبغي الإسراع بالاستفادة منه في أقرب وقت ممكن خلال السنوات القادمة.

وفي ما يتعلق بالقطاع الفلاحي، أبرزت الوزارة ذاتها أن المغرب سيتأثر بتبني البلدان العشر للسياسة الفلاحية المشتركة، وأن المغرب سيفقد في بعض الحالات امتيازات كان يستفيد منها بشكل أحادي من بعض البلدان كبولونيا التي كانت تمنح امتيازات جبائية لبعض الصادرات الفلاحية المغربية.

ويجري المغرب مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بخصوص التعديلات الممكن إدخالها على اتفاق الشراكة بعد توسيع الاتحاد، وخصوصا بعد التوصل إلى اتفاق يتعلق باعتماد نظام الحصص في المجال الفلاحي.

وفي ما يتعلق بقطاع الخدمات، يبدو أن التوسيع سينعش آمال ثلاثة قطاعات مهمة :هي السياحة والنقل والمواصلات .وهكذا ينتظر أن يتضاعف عدد السياح الوافدين من البلدان العشرة إلى المغرب، لمسايرة ارتفاع دخل السكان كنتيجة لاندماج أكبر لهذه البلدان في الاقتصاد الأوروبي.

وقد يواجه المغرب من جهة أخرى منتجات أكثر تنافسية بسبب ظهور تخصصات جديدة داخل أسواق البلدان العشرة، خصوصا في مجال الصناعة الإلكترونية، وصناعة السيارات، بالإضافة إلى انتقال الشركات الكبرى للعمل داخل هذه البلدان.

وخلصت وزارة التجارة الخارجية إلى أنه يتعين على المغرب، في ظل السياق الجديد الذي خلقه توسيع الاتحاد الأوربي، اتخاذ في أسرع وقت ممكن الإجراءات المتعلقة ب الوضع المتقدم .وكذا بذل مجهودات في مجالات الجودة والمعايير، واستراتيجيات المقاولات والبحث والتجديد، وذلك من أجل تحقيق اندماج اقتصادي أكبر.

وتفيد إحصائيات وزارة التجارة الخارجية أن حجم المبادلات بين المغرب والبلدان العشرة التي انضمت إلى الاتحاد الأوربي ناهز مليار و 800ألف درهم سنويا خلال الفترة ما بين 1998 و 2002,وهو ما يمثل نسبة واحد في المائة من حجم المبادلات مع باقي بلدان العالم .أما قيمة واردات المغرب من هذه البلدان فتبلغ مليارا و 21ألف درهم، في حين تبلغ الصادرات 458مليون درهم.

مؤشرات للتجارة الخارجية المغربية

الواردات:

(1999)106مليار درهم، (2000)122مليار درهم، (2001)124مليار درهم، (2002)130مليار درهم، (2003)135مليار درهم .

الصادرات :

(1999)74مليار درهم، (2000) 79مليار درهم، (2001)80مليار درهم، (2002)86مليار درهم (2003) 83 مليار درهم .

العجز:

(1999) 32 مليار درهم، (2000) 44مليار درهم، (2001) 44مليار درهم، (2002) 44مليار درهم، (2003) 52مليار درهم .

تغطية الصادرات للواردات:

1999، 2000 (69%)، 2001 (64 %)، 2002 (65 %)، .(61 %) 2003 (66 %)

المصدر :وزارة التجارة الخارجية

ارتفاع حجم المبادلات بين المغرب واسرائيل بنسبة تفوق 130في المائة في ظرف سنة واحدة

تقديم

وحسب مكتب الإحصاء الإسرائيلي فإن حجم المبادلات التجارية بين الدولة العبرية والمغرب فاق 53 مليون دولار خلال سنة 2013.

وحسب الأرقام التي أعلن عنه مكتب الإحصاء في نشرته عن المبادلات التجارية لإسرائيل مع باقي دول العالم خلال سنة 2013، فإن حجم المبادلات التجارية مع المغرب انتقل من 23 مليون دولار سنة 2012 إلى 53,7 مليون دولار خلال سنة 2013 ليحقق بذلك نسبة نمو تفوق 130 في المائة في ظرف سنة واحدة.

وبالنسبة للصادرات الإسرائيلية نحو المغرب فقد بلغت 47 مليون دولار في حين أن حجم الصادرات المغربية نحو إسرائيل بلغ 6,2 مليون دولار خلال سنة 2013، محققة بذلك نسبة نمو 1 في المائة مقارنة مع نفس الفترة سنة 2012 حيث كان حجم المبادلات في حدود 6 ملايين دولار.

أما فيما يخص شهر دجنبر من العام الماضي، فقد أظهرت أرقام المكتب بأن حجم الصادرات الإسرائيلية نحو المغرب بلغت 1,1 مليون دولار مسجلة بذلك انخفاضا كبيرا مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية, التي كانت فيه الصادرات الإسرائيلية الموجهة نحو المغرب قد بلغت 2,9 مليون دولار خلال سنة 2012.

في المقابل فإن الصادرات المغربية نحو إسرائيل قد بلغت 800 ألف دولار خلال شهر دجنبر الماضي مقابل 400 ألف دولار في سنة 2012.

ومن خلال هذه الأرقام فقد انتقل المغرب من المرتبة الثامنة خلال سنة 2012 إلى المرتبة السابعة خلال سنة 2013 في ترتيب الدول الإفريقية التي تتعامل تجاريا مع إسرائيل، وقد احتلت جنوب إفريقيا المرتبة الأولى بأكثر من 410 مليون دولار، متبوعة بنيجريا بما

يفوق 155,5 مليون دولار كان هو حجم المبادلات التجارية بين البلدين خلال العام الماضي.

أما مصر فقد جاءت في المرتبة الثالثة إفريقيا والأولى عربيا بأكثر من 119 مليون دولار، ، فيما جاءت بوتسوانا في المرتبة الرابعة بما يناهز 108.5 ملايين دولار، ثم كينيا في الرتبة الخامسة بـ 87.7 مليون دولار و السينغال في الرتبة السادسة بـ 61.7 مليون دولار.

عربيا جاءت الأردن في المرتبة الثانية بعد أن تجاوز حجم مبادلاتها التجارية مع إسرائيل 99,3 مليون دولار، ثم يأتي المغرب في المرتبة الثالثة على الصعيد العربي بعد أن اقترب حجم المبادلات التجارية بين البلدين من سقف 60 مليون دولار خلال سنة 2013.

ارتفاع حجم المبادلات التجارية بين المغرب وإسبانيا في السنة الجارية

> تقديم

أكد القنصل العام لإسبانيا بأكادير أليكس غارو مونتاني، عشية أمس الجمعة، أن المبادلات التجارية بين المغرب وإسبانيا سجلت برسم السنة الجارية ارتفاعا بنسبة 15 في المائة مبرزا أن حجم صادرات المقاولات الإيبيرية ارتفع بنسبة 25 في المائة.

وأوضح الدبلوماسي الاسباني ، خلال حفل استقبال نظم بمناسبة العيد الوطني لإسبانيا، أن "إسبانيا أصبحت الشريك التجاري الأول للمغرب وأول المستثمرين بالمملكة، التي غدت أيضا تعتبر ثاني أهم زبنائنا خارج بلدان الاتحاد الأوروبي".

وفي سياق حديثه عن باقي مجالات التعاون الثنائي، ذكر ذات المسؤول بإعلان حكومة مدريد مؤخرا عن تخصيص قرض بقيمة 400 مليون أورو سيستمر إلى غاية 2014 لتمويل مشاريع للشركات الاسبانية في المغرب، وإطلاق عدد من المشاريع التي تشرف عليها الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي.

وأبرز أن جهة سوس ماسة درعة تحتل موقعا متميزا في دينامية هذا التعاون غير المتمركز مع حكومة جزر الكناري، مذكرا بتبادل الزيارات الرسمية بين الجانبين، فضلا عن انطلاق عدد من المشاريع التقنية بقيمة 14 مليون أورو تخصص أساسا لتقوية الربط بشبكة الماء الشروب والتطهير والطفولة وتحسين شروط النظافة داخل المؤسسات المدرسية.

كما أشار إلى تدشين فرعين لمعهد "ثيربانتيس"، خلال شهر فبراير الماضي، بكل من أكادير والصويرة، مشيدا في ذات الآن بدينامية المقاولات الإسبانية العاملة بالمغرب والتي أصبحت "رائدة" في مجالات معالجة المياه العادمة وتحلية مياه البحر والبناء والسياحة وإعداد التراب والطاقات المتجددة.

تحديات العلاقات الاقتصاية بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي

تقديم <

تتميز العلاقات المغربية الخليجية بكونها هامة ومتميزة وثابتة نتيجة تجذر الروابط التاريخية بين الجانبين واشتراكهما في عدد من القواسم .لكن المتميز أكثر، أن مخاض المتغيرات غالبا ما يصب في اتجاه تكريس الثوابت، وتوسيع مجال الرؤية وتعميق التفكير لخوض تجارب للتعاون بأساليب ومرجعيات وسقف أهداف، يستجيب لمستجدات الظرفية على المستويين الإقليمي والدولي .ولعل من أهم القواسم الثابتة في علاقات المغرب بدول مجلس التعاون الخليجي، "دعم القضايا العربية والإسلامية العادلة "و"عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير "و"الالتزام بالشرعية الدولية ."إلا أن أهم متغير استجد في سماء هذه العلاقات في ماي 2011وانتهى إلى تعميق ما هو مترسخ برؤية أوسع، هي دعوة المجلس الموجهة للمغرب وأيضا للأردن للانضمام إلى أعضائه، والتي انتهت في حالة المغرب إلى بناء شراكة استراتيجية خاصة مع المجلس، تتوجت في سابع نونبر 2012بتوقيع الجانبين في المنامة على مخطط عمل بينهما عن الفترة (2012-2017)، يتوخى تمويل برامج التنمية بالمغرب في العديد من القطاعات الإنتاجية والاجتماعية ذات الوقع المباشر والملموس على تحسين ظروف عيش المواطنات والمواطنين وإحداث فرص الشغل .ويشمل مجالات متعددة بآليات تقارب آليات الشراكة المتقدمة التي تربط المغرب بالاتحاد الأوروبي .

وكانت الزيارة التي قام بها الملك محمد السادس في أكتوبر 2012لكل من المملكة العربية السعودية وقطر والكويت والإمارات العربية المتحدة، وضعت المحددات الأساسية لهذه الشراكة الاسترتيجية، وأظهرت أن وضع آليات للتعاون والشراكة الاستراتيجية مع المجلس والسهر على تنفيذها ومتابعتها، لن يكون أقل خدمة لمصالح الطرفين من انضمام المغرب إلى المجموعة، إن لم يكن أكثر، خاصة في ظل حفاظه على الانتصار للانتماء الإقليمي ضمن اتحاد دول المغرب العربي كثابت استراتيجي، وارتباطاته بالمنطقة المتوسطية وبإفريقيا وأيضا علاقاته المتميزة بأوروبا والولايات المتحدة .وبالفعل، جاءت دعوة الانضمام إلى المجلس، بحسب كثير من المحللين، كاعتراف بالدينامية الإصلاحية التي انخرط فيها المغرب ، وبوجاهة خيار الانفتاح الذي اعتمده كأساس لتطوير اقتصاده عبر إبرامه لمجموعة من اتفاقيات التبادل الحر .ومن جهة أخرى، أتت هذه الدعوة، في وقتها، لتكرس جاذبية الاقتصاد المغربي للاستثمارات، خصوصا القادمة من دول مجلس التعاون الخليجي، ولتؤكد أيضا على القيمة المضافة والنوعية لاستراتيجية موقعه الجغرافي كبوابة على إفريقيا والعالم العربي وأوروبا، بوابة مرفقة أيضا بنوافذ مشرعة على الأمريكيتين .وفي سياق ثابت الانتصار للقضايا العربية والإسلامية العادلة وللشرعية الدولية، يأتي أيضا دعم جل دول مجلس التعاون الخليجي للمغرب في استكمال وحدته الترابية ولمبادرته بخصوص الحكم الذاتي، وأيضا دعم المغرب لاسترجاع الإمارات لجزرها الثلاث :طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لإمارة رأس الخيمة وجزيرة أبو موسى التابعة لإمارة الشارقة، وكذا

وقوفه إلى جانب دول المجلس في عدد من الانعطافات التاريخية .وعلى مستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية، يدخل ضمن الثابت معطى حجم المبادلات بين الجانبين الذي ما يزال، بالرغم من تطوره بالنظر إلى مساره التاريخي، دون التطلعات والإمكانات .ويمكن إرجاع ذلك إلى عوامل بعضها أيضا ثابت، والآخر قابل للتغيير سواء بتدخل إرادة الطرفين أو نتيجة للمتغيرات الإقليمية والدولية .فضمن الثابت، يدرج المتتبعون عامل البعد الجغرافي وغياب خط بحري مباشر بين الجانبين، وضمن القابل للتغيير بإرادة الطرفين، يبرز عنصر "عدم كفاية أو غياب الحملات التواصلية للنهوض بالاستثمارات وتحديد القطاعات الواعدة بالنسبة للجانبين ."أما ما ينتمي للمتغيرات الدولية، فيستحضر المحللون ما تعرفه الظرفية العالمية من عدم استقرار يزيد من حدته تذبذب أسعار المواد الأولية والغذاء وميلها في كثير من الأحيان إلى الارتفاع على نحو لم تبلغه من قبل، وأيضا الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي ما تزال تعتمل في هذا الجزء وغيره من العالم وترخي بظلالها وتبعاتها على مجموع المعمور .لكن الثابت على مستوى المبادرة المغربية، بحسب مديرة العلاقات التجارية الدولية لطيفة البوعبدلاوي، في مداخلة لها حول المبادلات التجارية بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي، كانت شاركت بها في ندوة احتضنها في أبريل الماضي المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية بالرباط، هو "عزم المغرب الراسخ المدعوم ببرامج عملية للنهوض بالصادرات"، مرة، من خلال التكيف المتواصل مع تغيرات الظرفية الوطنية والدولية، ومرة باعتماد جيل جديد من الإصلاحات التي تم الشروع فيها منذ سنة 2000، وأخرى بإحداث وتنفيذ استراتيجية جديدة للتنمية والنهوض بالصادرات منذ 2009، عمادها، في كل ذلك، ثلاثة محاوراستهداف القطاعات والمنتجات واستهداف الأسواق ومواكبة الفاعلين. ميزان تجاري لصالح دول الخليج بالرغم من الجهود المبذولة أو تلك التي استنفذت في هذا السياق، لم تتجاوز حصة صادرات المغرب خلال 2012، بحسب إحصاءات لمكتب الصرف، نسبة 0,7في المائة من مجموع حصص الدول المصدرة إلى سوق دول مجلس التعاون الخليجي الذي يستقطب حوالي 42مليون مستهلك بقدرات شرائية الأعلى عالميا .وبلغت قيمة هذه الحصة 2مليار درهم خلال سنة 2012، بارتفاع بنحو 35في المائة مقارنة مع 2011، فيما بلغ متوسط قيمة الصادرات عن الفترة (2012-2000)مليار درهم بنسبة نمو سنوي بلغ في المتوسط 17في المائة .أما قيمة الواردات من دول المجلس، خلال 2012، فقد بلغت 31مليار درهم، بارتفاع قدره 7في المائة مقارنة مع 2011، فيما بلغ متوسط قيمة الواردات عن الفترة 16 (2012-2000)مليار درهم بنسبة نمو سنوي تعادل في المتوسط 22في المائة .وبقراءة هذه الأرقام، يدخل أيضا ضمن الثابت رجحان كفة الميزان التجاري لفائدة دول مجلس التعاون نتيجة واردات المغرب من المحروقات والمواد النفطية، حيث يصل العجز لفائدة هذه الدول إلى حوالي 30مليار درهم متم 2012في مقابل 28مليار درهم سنة .2011

وإذا كانت تلك بعض ملامح مشهد علاقات المغرب بدول مجلس التعاون الخليجي ببعض ثوابتها ومتغيراتها، فإن محددات الصورة لا تكتمل إلا باستحضار التباينات الموجودة على مستوى حجم العلاقات التجارية والاقتصادية التي تربط المغرب بهذه البلدان على المستوى الثنائي، حيث

تتقدم دول على بعضها في حجم المبادلات وحجم استثماراتها بالمغرب، كالإمارات التي وظفت خلال الفترة (2006-2011)نحو 17.53مليار درهم بالمغرب، من حصيلة 30,71مليار درهم تشترك فيها كل دول المجلس .نفس التمايز يغلب على العلاقات المغربية الكويتية، حيث تتولى مجموعات كويتية مغربية الاشتغال على مشاريع تعاون كبرى بين البلدين، كالمجموعة المغربية الكويتية للتنمية العاملة في مجالات العقار والسياحة والصناعة والمال، وكذا الهيئة الكويتية العامة للاستثمار التي تنفذ مشروعين كبيرين موجهين للسياحة الداخلية بمنطقة افران ومنطقة سيدي عابد قرب الجديدة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي شملت مساهمته 37مشروعا إلى حدود 2010، وقدم 37قرضا للمغرب بلغت قيمتها 1333مليون دولار خصصت لتمويل مشاريع متنوعة من بينها السدود والطرق والفوسفاط .وتمثلت آخر مساهمات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في تقديمه لقرضي يهم الأول اتفاقيتي القرض والضمان الخاصتين بمشروع تطوير شبكة النقل الكهربائي بالمناطق الجنوبية للمملكة، بقيمة 20مليون دينار كويتي، فيما يتعلق الثاني بتمويل مشروع القطار فائق السرعة طنجة الدار البيضاء، بقيمة 40مليون دينار كويتي، وبذلك تكون مجموع القروض المقدمة للمغرب من طرف الصندوق حوالي 420مليون دينار كويتي .كما تتميز العلاقات مع بعض دول المجلس بجملة من الاتفاقيات المفعلة، بينما تبدو أخرى أكثر احتشاما على هذا المستوى، حيث يرتبط المغرب، على الخصوص، بالإمارات العربية باتفاق للتبادل الحر تم توقيعه في 27يونيو 2001 (دخل حيز التنفيذ في تاسع يونيو 2003)، ويربطه بالكويت اتفاق تجاري تم توقيعه في يونيو 2010، إلى جانب اتفاقيات تجارية وجمركية موقعة مع كل من المملكة العربية السعودية (6 شتنبر 1966) وقطر في 27 فبراير 1990 لم تدخل بعد حيز التنفيذ، وسلطنة عمان في تاسع فبراير 1982 لم تدخل هي الأخرى بعد حيز التنفيذ .ومن المرتقب، في إطار الشراكة الاستراتيجية الجديدة المغربية- الخليجية، التي تم بامتياز إرساء محدداتها خلال زيارة جلالة الملك الأخيرة لهذه الدول، أن يتم، وفق ما أعلن عنه مستثمرون خليجيون خلال الملتقى الثالث للاستثمار الخليجي المغربي الذي احتضنته طنجة في أبريل الماضي، ضخ 100مليار دولار كاستثمارات خليجية في المغرب تشمل قطاعات السياحة والصناعة والزراعة والتعليم والصحة، إضافة إلى مشاريع استراتيجية كالطرق والموانئ وتحديث البنى التحتية .وبالتأكيد لن يكون لمؤشري الثابت والمتغير في علاقات المغرب ببلدان مجلس التعاون الخليجي المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر والبحرين وسلطنة عمان من فاعلية، ليس فقط كوسيلة لقراءة هذه العلاقات، وإنما كمحركات أساسية لديناميتها، إذا لم يتم استحضارها في مسار مراكمة التجارب بين الجانبين في اتجاه بناء علاقات تعاون وطيدة متنوعة ومثمرة أكثر للجانبين وتمتلك كل أسباب النجاح لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية .

وتبدو الرباط اليوم، وفي ظل الأزمة العالمية التي مست بعمق الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للمغرب، في أمسّ الحاجة للتعاون الخليجي .وفي المقابل يجد الخليجيون مصلحة في توظيف أموالهم في المغرب كوجهة استثمارية آمنة اعتبارا لاستقراره الاجتماعي والأمني والسياسي،.حيث أن المغرب يمكن أن يوفر للمستثمرين الخليجيين ضمانات الأمن والاستقرار وامتيازات كثيرة يوفرها بلد ناهض ذو اقتصاد يتمتع بهامش تنموي كبير، ويتوفرعلى موارد

بشرية ذات كفاءة عالية ونظام تحفيزي جذاب، بالإضافة إلى مناخ أعمال يتحسن باستمرار، وإرادة سياسية قوية في إصلاح مكامن النقص التي قد تظهر بين الفينة والأخرى.وفي المقابل يمكن لرؤوس الأموال الخليجية أن تساهم في دفع عجلة اقتصاده وتوفير عدد هائل من وظائف الشغل لمواطنيه .بالإضافة إلى اعتبارها رافدا للاستثمارات الأجنبية غير العربية في المغرب بما يسمح له بتفادي الانعكاسات السلبية التي تواجه منطقة اليورو والتخفيف من حدتها .هذه الانعكاسات التي أثرت سلبا على الاقتصاد المغربي من حيث انخفاض إيرادات المغرب من السياحة وتحويلات المغاربة العاملين في الخارج خلال العام الماضي .

وليس التوجه المغربي نحو الخليج العربي طلبًا للمعونة الاقتصادية إلا رديفا لمشروع انضمام المغرب إلى مجلس التعاون الخليجي .فهذا الاقتراح الخليجي تم التراجع عنه، من دون ان يصدر أي بيان رسمي بهذا الشأن من الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي .

وكان ملف انضمام المغرب والأردن طرح مرارًا خلال القمم الخليجية، لكن يبدو أن ثمة تحفظًا من دول خليجية على صيغة الانضمام الكلي للمغرب، خصوصًا بعدما قرر قادة دول المجلس إنشاء صندوق خليجي للتنمية يدعم الأردن والمغرب بنحو 5مليار دولار لكل منهما .

لكن بعض الباحثين يعتبرون أن الجدل الذي أثاره ملف ضم المغرب والأردن لم يتوقف بعد، لكن الخلاف يدور حول تحديد إطار التعاون الأمثل بين المغرب من جهة ودول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى، مع تمسك المغرب بالمثال المغاربي وبناء اتحاد المغرب العربي .

المبحث الأول -دول مجلس التعاون الخليجي ومناخ الاستثمار بالمغرب:

المطلب الاول -مفهوم مناخ الاستثمار بالمغرب:

يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق راس المال وتوظيفه، فالوضع السياسي للدول ومدى ما يتسم به من استقرار، بتنظيماتها الإدارية، وما تتميز به من فاعلية وكفاءة، ونظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، وسياسات الدول الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق والياته وإمكانياته من بنى تحتية وعناصر الإنتاج، وما تتميز به الدول من خصائص جغرافية، وديموغرافية على ذلك بشكل ما اصطلح على تسمييته بمناخ الاستثمار .
فالمغرب ومع حلول العهد الجديد، عرف مناخ الاستثمار به تحسنا كبيرا حيث أن السلطات لم تتوانى في العمل على تهيئة وتطوير القطاع العام .ورغم أن الطريق طويل أمام الوصول إلى المعايير الدولية غير أنه من اللازم الإشارة إلى أن العديد من المساطر الإدارية قد تم تبسيطها بفضل إحداث المراكز الجهوية للاستثمار .كما أن المحاكم التجارية أصبحت تقوم بدور، ولو جزئي، في حل النزاعات، أما المعلومات التمويلية فقد أصبحت أكثر توافرا ومصداقية فيما يتعلق بالمؤسسات البنكية وقد خول هذا التحسن للمملكة المغربية إمكانية تحفيز المستثمرين الأجانب

على إنشاء مشاريعهم خاصة في الأوراش الكبرى للمملكة كمخطط "آزور "بالنسبة لقطاع السياحة ومشروع ميناء طنجة المتوسط ، ومشروع تهيئة وإعداد ضفتي نهر أبي رقراق، ومشاريع الأوفشورينغ فيما يتعلق بالمخطط الاستعجالي .تجدر الإشارة إلى أن المغرب يجذب المستثمرين المباشرين الأجانب بنسبة تعلو عن أغلب دول المنطقة ذات المؤهلات الاقتصادية المماثلة .

وبصفة عامة قام المغرب بتطوير استراتيجية لجذب الإستثمار ترتكز على ثلاث حريات أساسية : حق الإستثمار، حق تحويل الأرباح و حق تحويل منتوجات التفويت تحت شروط معينة

فالإصلاحات الإقتصاديةوالإجتماعية والقانونية المطبقة أمنت وسهلت إقامة المستثمرين الأجانب عن طريق محورين :

-التدابير الضريبية المشجعة المكملة للترسانة الإقتصادية والتي تمكن من تنمية الأنشطة المهنية بتكلفة جد متنافسة -

-تبسيط و توحيد المساطر عن طريق خلق المراكز الجهوية للإستثمار واعتماد دليل المساطر المتعلقة بالإستثمار

كذلك المشرع حرص على حماية جانبين :

حماية المستثمرين في إطار الإتفاقيات الدولية، بفضل من جهة ، اتفاقيات إنعاش و حماية الإستثمار ، التي تشكل أحد النقط المهمة في سياسة المغرب لفائدة الإستثمار، من جهة أخرة اتفاقيات عدم الإزدواجية الضريبية المبرمة بين المغرب و 40دولة

حماية المستثمر في إطار القانون الداخلي عن طريق تطوير مناخ الأعمال و القانون)مدونة الشغل، القانون الجديد لشركات المجهولة الإسم، قانون الملكية الصناعية، قانون حول الملكية الثقافية، القانون المنظم للتجارة، القانون المنظم للقانون البنكي، قانون المنافسة، قانون طلبات العروض، قانون الصرف ، قانون الإستثمار يسمح بتحويل أرباح الإستثمارات

من أجل تشجيع الإستثمارات و دعم بعض القطاعات المهمة في الإقتصاد الوطني ، وضع المغرب رهن إشارة المستثمرين أجانب و محليين سلسلة من التدابير التحفيزية عن طريق النظام التعاقدي هذه التدابير تخص ثلاث امتيازات خاصة لصالح المستثمر و ذلك في إطار اتفاقيات أو عقود الإستثمار مع الدولة و هي :

مساعدات مباشرة ممنوحة من طرف مؤسسة إنعاش الإستثمار

مساعدات ممنوحة من طرف صندوق الحسن الثاني للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية

مساعدة على شكل إعفاء من الضريبة على القيمة المضافة في إطار الفصل 7,1من قانون المالية عدد 12-98و الفصول 22-123-92-1-6من المدونة العامة للضرائب من المدونة العامة للضرائب .

المطلب الثاني -إشكاليات التعاقد في الاستثمارات الخليجية المغربية:

إن إشكاليات التعاقد في الاستثمارات الخليجية المغربية عائق مؤثر لنمو هذه الاستثمارات بعد تجارب مؤسفة لدى البعض في هذا الجانب حيث انتهى فض النزاع في المحاكم، مما حدا ببعض المستثمرين إلى العزوف عن دخول استثمارات في هذا المجال مرة أخرى.وأن إدراج شرط

التحكيم في العقود يمثل ضمانة لسرعة فض النزاع، حيث ان عدم وجود وعي كافي بإدراج شرط التحكيم وما يمكنه أن يؤدي به لحفظ حقوق المتعاقدين .وقد أوضح رئيس مجلس الأعمال البحريني المغربي رجل الأعمال البحريني وعضو ونائب الأمين المالي بمجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين صقر شاهين بأن التأكد من قوة نفاذ الحكم التحكيمي بحسب قواعد وإجراءات التحكيم التي سيخضع شرط التحكيم في اللجوء إليها سواء في دول الخليج أو المغرب يشكل ضرورة وضمانة لتنفيذ القرار التحكيمي، ويعتبر اللجوء لقواعد التحكيم تحت منظومة مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي "دار القرار "أحدى تلك الضمانات لإطمئنان المستثمر بإدارج شرط التحكيم كما أنه يسهم في النهاية في زيادة الاستثمارات والتجارة البينية بين دول مجلس التعاون والمغرب، مشيدا في الوقت ذاته بالتوجه الذي اتخذه مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "دار القرار "في بحث حجية تنفيذ أحكامه في المغرب لكونه المركز المؤهل لنفاذ إحكامه في جميع دول مجلس التعاون بإعتبارها أحكام ملزمة ونهائية وغير قابلة للطعن بالطريق العادي أو الطريق غير العادي .

ورأى شاهين بأن هناك فرص كبيرة للإستثمارات الخليجية المغربية في المستقبل وأن هناك فرص مغرية وممتازة للإستثمار في المغرب يمكن إستغلالها خصوصا وان المغرب سوق كبير وقريب إلى أوروبا وهو بلد زراعي وصناعي وسياحي وبه جميع الإمكانيات التي من الممكن إستغلالها؛ وما يتميز به في المجال السياحي هو وجود الجبال الثلجية وإمكانية إقامة مشاريع التزحلق مع تواجد الصحراء في جزء آخر منها علاوة على الساحل البحري مما يجعله بلد متنوع سياحيا، إضافة إلى ان المغرب لا يصدر لأوربا فقط بل يصدر حتى إلى دول أفريقا، لكن يجب ان يكون هناك حذر في إختيار المتعاقدين والتأكد من النواحي القانونية من أجل عدم الوقوع في المشاكل .

المبحث الثاني - انضمام المغرب لدول مجلس التعاون الخليجي بين الواقع والإكراهات:

المطلب الاول- المحفزات السياسية والاقتصادية:

تاريخيا فالتعاون بين المغرب و دول الخليج، شكل نموذجا سياسيا جيداً و مجالا اقتصاديا ممتازاً في تدبير الموارد، وتنمية القدرات، وإحداث مشاريع تنموية مشتركة في مجال الإعمار والطاقة والاستثمار و الصناعة و التجهيز بل حتى في المجالين العلمي والصحي، وتشهد على ذلك عدد من المشاريع التنموية بالمغرب التي أقامتها مؤسسات استثمارية سعودية وإماراتية وبحرينية وغيرها، كما أن المغرب أقام بدوره عدة مشاريع بدول الخليج، والتي استفادت كثيراً من خبرة الأطر المغربية والعمالة المغربية المؤهلة في المجالات التقنية والعلمية وكذلك التعليمية، عدى عن تشابه المواقف السياسية المغربية في التعاطي مع الشأن الإقليمي والدولي مع المواقف الخليجية، وآخرها الموقف من الوضع في ليبيا

كما أن التوافق العقدي بين المغرب باعتبارها دولة سنية مالكية، ودول الخليج ذات المذهب السني، يزيد من تمتين الروابط لمواجهة المذاهب الدخيلة، و الدعوات المتطرفة التي تغذي الأطروحات الإرهابية التي مست المغرب و دول الخليج منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ما يفيد أن تقوية الروابط بين المغرب و دول مجلس التعاون الخليجي سيقوي منظومة

التعاون الأمني في مواجهة المخاطر الخارجية والإرهابية، كما سيرفع من سقف العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، بالإضافة إلى وضع الأسس لمشروع السوق العربية المشتركة، الذي يمكن تفعيله في حالة تطوير صيغة لذلك بين المغرب ودول التعاون الخليجي والدول العربية الأخرى،وهذا ما تنص عليه المادة الرابعة من ميثاق تأسيس مجلس التعاون الخليجي التي تدعو إلى(تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها) تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات .

وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية :

الشؤون الاقتصادية والمالية

الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات

الشؤون التعليمية والثقافية

الشؤون الاجتماعية والصحية

الشؤون الإعلامية والسياحية

الشؤون التشريعية والإدارية

دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

كما سيزيد من تعميق المواقف السياسية بينهما، خاصة وأن المغرب يراهن على مسيرة الإصلاحات السياسية و الدستورية، ليطور منظومته السياسية والقانونية، التي قد تكون نموذجا يحتذي بالنسبة لهذه الدول التي أبدت عن رغبتها في الإصلاح على الطريقة المغربية، علما أن أنظمتها السياسية تقوم على المؤسسات الملكية الوراثية .

المطلب الثاني -الاكراهات والتحديات لانضمام المغرب لدول مجلس التعاون الخليجي:

رغم تعدد النقاط الايجابية التي تكتنفها الدعوة التي تقدم بها مجلس التعاون الخليجي للمغرب، لكي ينضم إليه كعضو فاعل في منظمته،حيث اعتبر الاستاذ سعيد الصديقي استاذ العلاقات الدولية بكلية الحقوق بفاس ":ان هذه الدعوة لم تكن مدروسة وكانت متسرعة، وفاجأت الجميع بما في ذلك باقي أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي، كما أن المجلس الذي لم يَخْطُ خطوات مهمة في طريق الاندماج الجهوي غير مؤهل الآن لاستيعاب أعضاء جدد، إلا إذا تعلق الأمر بتشكيل منتدى للأنظمة الملكية قصده التعاضد والتآزر ضد موجات الربيع العربي العاتية."

إلا أن عددا من الإشكالات الواقعية والقانونية تتعرض هذا الانضمام يمكن أن نلخصها كالتالي :

أولا :الموقع الجغرافي للمغرب والبعيد كليا عن منطقة الخليج العربي، مما سيؤدي في حالة انضمام المغرب إلى المجلس، إلى ضرورة تغيير اسمه و أهدافه حيث تنص المادة الأولى من ميثاق تأسيسه على (ينشأ بمقتضى هذا النظام مجلس يسمى مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ويشار إليه فيما بعد بمجلس التعاون)

ثانيا :تنص المادة الرابعة على أن من أهداف المنظمة (تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها) ، غير أن الوحدة الفعلية تبقى غير ممكنة على المستوى الواقعي إلا بانضمام باقي الدول العربية .

ثالثا :على المستوى السياسي، فالمغرب سيصبح ملزما بتبني مواقف المجلس، فيما يخص أمن وسلامة أراضي دوله، خاصة في إدارة الصراع مع إيران والمد الشيعي في منطقة الخليج العربي، الذي يمكن أن تكون له تأثيرات معينة على وضع المغرب الإقليمي و الدولي .

لكن ومع ذلك فان كل تلك العقبات يمكن تجاوزها إذا توفرت الإرادة السياسية لدى الطرفين، من أجل تطوير آليات العمل العربي المشترك، لما لذلك من ايجابيات واعدة على واقع ومستقبل المنطقة العربية برمتها و توطيد عرى التعاون و التضامن العربي، الذي يبقى هو العنوان العريض لأي مبادرة تصب لخدمة الشعوب العربية ورقيها وأمنها و سلامة أراضي دولها و وحدتها الترابية، داعيين في الآن نفسه إلى ضرورة إيجاد الصيغ القانونية المناسبة لانضمام المغرب يراعي خصوصيته الجيواستراتيجية، و علاقاته الدولية، خاصة في المجال المتوسطي، وإشراك جميع الفاعلين في وضع تصور واضح لفلسفة التعاون والعمل المشترك بين جميع الأطراف، مما سيدفع قدما بالتجربة لما فيه رفعة شعوب الدول العربية وتقدمها.

التبادل التجاري بين دول اتحاد المغرب العربي..وسبل تعزيزه

ملخص:

يُشكل التبادل التجاري أحد ركائز التكامل الاقتصادي بوجه عام، وتهدف هذه الورقة إلى تقييم حجم التبادل التجاري بين دول المغرب العربي للتعرف على واقع وحجم هذا التبادل، والخلوص من ثم إلى الوسائل التي يمكن أن تسهم في تطويره.

ورغم أن الأسس التنظيمية والقانونية اللازمة لتكثيف هذا التبادل مهيأة نظريا من خلال الاتفاقيات المختلفة والأطر التنظيمية، فإن عوائق كثيرة حالت دون الوصول بهذا التبادل إلى المستوى المقبول ؛ ومن بين هذه العوائق عوائق موضوعية متعلقة بالهياكل الاقتصادية للدول المغاربية ، لكنها تشمل بتأثير أكبر العوائق السياسية ذات الصلة بالإرادة السياسية ومواقف الأنظمة، ورؤاها الإيديولوجية، واختياراتها في السياسة الدولية، وتحالفاتها المنفردة والمتناقضة أحيانا.

وبالمحصلة فإن حجم التبادل التجاري المغاربي ظل يحوم حول نسب متدنية جدا (2 إلى 3%) ، وكان ذلك انعكاسا لتأخرٍ كبير في الالتزام بـ"خارطة طريق التكامل الاقتصادي" التي رُسمت من خلال الاتفاقيات والخطط ؛ كاتفاقية إقامة "منطقة تبادل مغاربية حرة" ، ومواعيد "اتفاقية الاتحاد الجمركي" ، و"السوق المغاربية المشتركة"... وغيرها.

وهكذا فإن التجارة بين الدول المغاربية تشكل أدنى معدلاتها في العالم مقارنة بالمجموعات الاقتصادية الأخرى، إذ لا تتجاوز 3%، مقابل 60% هي حجمُ التبادل بين دول الاتحاد الأربي، و 22% بين دول "المجموعة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا"، و20% بين "السوق المشتركة لدول أمركا الجنوبية" على سبيل المثال. هذا رغم دواعي وإمكانية تكثيف هذا التبادل بما يصل لخمسة أضعاف هذا الحجم.

ولأن التبادل التجاري هو أحد آليات التكامل الاقتصادي المهمة، باعتباره مدخلا طبيعيا إلى بقية أشكال التكامل المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، أو المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية سبيلا إلى تحقيق التكامل التام أو الاندماج. فقد انعكست هذه الحقائق على مسار العمل المغاربي المشترك، على مستوى الأبعاد النظرية والبنية القانونية ووضع الإطار التنظيمي اللازم، وهو ما يظهر بوضوح في حجم الاتفاقيات ذات الصلة، وعلى مستوى إنشاء الهياكل، من لجان مركزية متخصصة، ولجان وزارية قطاعية.. لكن هل انعكست تلك المساعي على تطوير التجارة البينية لبلدان الاتحاد وتنسيق السياسات القطاعية وتأهيل البنى التحتية اللازمة لذلك؟ وإلى أي مدى تَمكّنَ الاتحاد المغاربي بأطره التنظيمية المختلفة من تسهيل وتكثيف التجارة البينية والتبادل التجاري ؟ وتفريعا عن ذلك: ما هو واقع التجارة البينية المغاربية؟ وما هي العوائق التي تحول دون وصولها إلى مستويات مَرْضية ؟ وما هي السبل التي تكفل تعزيزها؟

تأسيس وتوطئة

ظل حلم الوحدة والاندماج، وهدفُ التكامل والتعاون: أملا يراود الشعوب الإسلامية من المحيط إلى المحيط. ورغم المعوقات الكثيرة التي تعترض تحقّق هذا الأمل، إلا أن ذلك لم يحل دون تحقيق بعضٍ من أجزائه ومفرداته. ولعل حالة أو ظاهرة "التكتلات الإقليمية" بين بعض الدول الإسلامية من أبرز ما يمثل هذا التحَقُّق المتدرج للوحدة والتكامل في مختلف المجالات.

وفي هذه الورقة نحاول تقييم تجربة أحد هذه التكتلات (اتحاد دول المغرب العربي) في مجال التكامل الاقتصادي عموما، والتبادل التجاري خصوصا.

يمكن القول إن تاريخ السابع عشر من فبراير 1989 تاريخٌ ذو دلالة عميقة في ذاكرة شعوب المغرب العربي، لترجمته - من خلال الإعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي - لطموحات وأحلام هذه الشعوب التي تجمعها أواصر القربى، وتُجمع نخبُها وشعوبُها على استحالة تحقيق الرفاهية في ظل سياسات "الدولة القُطرية" التي فشلت في تحقيق أهداف

التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم باتت آمالها معلقة بسير حكوماتها نحو التقارب وتحقيق الاندماج والتكامل الاقتصادي والوحدة السياسية.

وقد تضمنت معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي أهدافا مركزية في المجال الاقتصادي؛ فقد نصت المادة الثالثة على السعي إلى: "تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.. والعمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها."

إن مقومات التكامل الإقليمي والتوحد عديدة بين هذه البلدان، ففضلا عن روابط الدين واللغة التي تجمع كافة البلدان العربية، فإن هناك خصائص ثقافية وجغرافية وسياسية واقتصادية تشكل مُدَعِّمات خاصة ومحفزات إضافية بين بلدان المغرب العربي.. كما تمتاز المنطقة بموقع استراتيجي حيوي بحكم وجودها على ضفتي البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، وبامتداها للعالم العربي وإشرافها على افريقيا السمراء وقربها من الاتحاد الأوروبي.

وتَطرح الشراكة المتنامية مع الأجنبي (مشروع الشراكة الأورو متوسطية)، ودعوات المسؤولين الأوروبيين للدول المغاربية لشراكات اقتصادية، استحقاقات للتعامل مع هذه الدعوات والمشاريع بما يحقق مصالح شعوب المنطقة. ومن ذلك تقوية وتدعيم قوة هذه الدول مجتمعة أمام التجمعات الإقليمية الأخرى.

وتقتضي الدراسة المتأنية لهذا الموضوع (التبادل التجاري بين الدول المغاربية) سبر جوانبه بما يمكّن من الإطلاع على المدعمات والحوافز الدافعة لقيام وتطوير هذا التبادل، كما تقتضي النظرَ في العوائق التي تعرقل قيام تجارة بينية بين بلدان الإقليم، بالإضافة للوقوف على مصير الاتفاقيات والمعاهدات وتعامل البلدان المغاربية مع الاستحقاقات الخارجية والتكتلات الإقليمية والجهوية الأخرى.. وهوما سنقوم به من خلال طرق المجالات التالية:

- مبررات التبادل التجاري المغاربي وعوائقه.
- واقع التجارة البينية في الإقليم.
- سبل تطوير التبادل التجاري المغاربي.

أولا- مبررات وعوائق التبادل التجاري بين الدول المغاربية:

إن خطأ استراتيجيا يتمثل في مواجهة عصر التكتلات الدولية بشكل منفرد، هو الذي لا زالت الدول المغاربية تمارسه في مناخ دولي يتجه للتكتل والاندماج . إن وجود هذه التكتلات الإقليمية يطرح على الدول المغاربية - بمقتضى المنطق - أن تتعامل معها كتلة واحدة ، إلا أن الواقع يقول عكس ذلك، فلا زالت كل دولة مغاربية تسعى على حدة لإبرام

اتفاقات ثنائية مع الاتحاد الأوروبي، وهو أمر يضعف القوة التفاوضية للمجموعة أمام تكتل متحد وقوي، وقلْ ذات الامر مع التكتلات الأخرى.. إن السعي في هذا الدرب أدى إلى تفريغ اتحاد المغرب العربي من فحواه، ومردوديته، وتحويل اللقاءات الدورية للِجان الوزارية المختلفة والهياكل الفنية المركزية إلى لقاءات شكلية وجهود مهدورة.( )

وتتيح الموارد الطبيعية الوافرة، وبعض الخصائص المتعلقة بهذه الدول: ميزات نسبية مدعِمَة للتكامل الاقتصادي عموما، وخادمة للتبادل التجاري خصوصا؛ فوجود سوق مشتركة حجمها أكثر من 80 مليون نسمة.. وتوافر العمالة والعمالة الكفوأة(تتميز هذه الساكنة بفتوتها من خلال ارتفاع الساكنة النشطة بين 15 و65 سنة).. وتقاربُ الطموحات وانسجام الدوافع الحضارية وتقارب الأذواق الثقافية، بما يتيح قوة بشرية وديموغرافية دافعة للتقدم والنماء: كلها عوامل محفزة وداعية إلى ازدهار وتكثيف التجارة البينية في الدول المغاربية . وبالإضافة لذلك تتوفر بلدان المغرب العربي على كميات مهمة من الموارد الطبيعية الأساسية: (المغرب يتوفر على أكبر احتياطي عالمي من الفوسفات، والجزائر وليبيا: إمكانيات هامة من البترول والغاز الطبيعية، وموريتانيا: احتياطي مهم من الحديد وثروة سمكية)

كما يمكن توجيه اقتصاديات هذه الدول إلى مستوى من تقسيم العمل: (''بذور'' الصناعات التحويلية والنسيج في المغرب وتونس، والصناعات البتركيماوية والثقيلة في ليبيا والجزائر، والصناعات الاستخراجية والاقتصاد الريفي في موريتانيا.(

وقطعا تشكل الإرادة السياسية عائقا أكيدا أمام هذه المستهدَفات؛ فلا زالت الاتفاقيات التجارية الموقعة حبرا على ورق، ولم تستطع هذه البلدان تجاوز خلافاتها البينية، خصوصا المتعلقة بالمشاكل الحدودية بين المغرب والجزائر، والموقف من الصحراء الغربية، والصراع على الزعامة، مما ألقى بظلاله على مجمل التعاون المغاربي ووقفَ عثرة في سبيل تطوير مشاريعه التكاملية المختلفة.

ومع ذلك فإن السبب في إضعاف التبادل التجاري المغاربي ليس محصورا في المشكل السياسي فحسب؛ فهناك عوائق بنيوية لازالت تقف حجر عثرة أمام تطوير التجارة البينية، ''فاقتصاديات الدول المغاربية تتميز بفقر تنوعها، حيث تعتمد أساسا على المواد الأولية بنسبة تفوق 90% من الصادرات: كالمحروقات بالنسبة للجزائر وليبيا، والمعادن (الفوسفات أساسا) بالنسبة للمغرب، والحديد والذهب بالنسبة لموريتانيا.. كما أنها اقتصاديات تبادلية؛ بمعنى أنها قائمة على التجارة مع العالم الخارجي بنسبة كبيرة جدا (التجارة تمثل 87% من الناتج الداخلي لموريتانيا)''( ) .والمغرب مثلا يوجه أكثر من 65% من منتجاته نحو السوق، كما أنه يستورد منها أكثر من 52% من احتياجاته. كما أن ضعف التنوع يُضعف اقتصاديات هذه البلدان، ويضاعف من تبعيتها للخارج ويزيد من تأثرها بالصدمات الخارجية.

كما يُشكل اختلاف الاختيارات التنموية والسياسات الاقتصاددية جانبا آخر من هذه العوائق، وخصوصا سياسات الحماية الجمركية والقيود على التجارة الخارجية عند البعض، والانفتاح في السوق وتحرير التجارة عند البعض الآخر( ). وتُسهم عوائق الحدود المغلقة وحواجز الجمارك وغياب البنية التحتية لتسهيل حركة البضائع والأشخاص في إضعاف التجارة البينية.

ثانيا- حجم التجارة البينية في الإقليم:

يعكس التبادل التجاري بين دول اتحاد المغرب العربي نسبة متدنية جدا، ولا تعكس الأرقام تطورا ملحوظا، فحجم المبادلات التجارية المغاربية البينية شهد ارتفاعا بين أعوام 2006 - 2009 بانتقاله من (2.4) إلى (4.5) مليار دولار فحسب!. ويعكس التقرير الاقتصادي العربي الموحد الحجمَ المتدني للتجارة البينية لدول الاتحاد، حيث لا تتجاوز 3% من نسبة التجارة الخارجية لدول الاتحاد، وهي نفس النسب التي تعكسها تقارير البنك الدولي. وهي نسبة متدنية جدا بالمقارنة مع حجم التجارة البينية في التكتلات الإقليمية المشابهة، حيث تصل بين دول جنوب شرق آسيا 21%، ودول أمريكا الجنوبية: 14.8%، في حين تصل مبادلات بلدان الاتحاد مع أوربا حوالي 66% من الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية لبلدان المنطقة.

كما تمتاز هذه المبادلات بـ"نقص التنوع" نظرا لتشابه المنتجات، "حيث يشكل قطاع المواد الكيماوية والبلاستيكية حوالي 61% من المبادلات التجارية المغاربية، فيما يشكل قطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية نسبة 14%فقط.( )"

ورغم توقيع 40 اتفاقية يدعم بعضها التبادل البيني، كاتفاقية التعريفة التجارية واتفاقية التبادل الحر: فإن الكثير من هذه الاتفاقات بقي حبرا على ورق، ومع ذلك يجري العمل حثيثا لإكمال البروتوكولات الملحقة باتفاقية منطقة التبادل الحر المغاربية التي وقع وزراء الخارجية عليها في يونيو 2010 بطرابلس، وتم في يناير من هذا العام (2013) وضع الصيغة النهائية لمشروع البروتوكول الخاص بالتقييم الجمركي بين دول اتحاد المغرب العربي الملحق بها.( )

وبالرغم من وجود لجنة مغاربية للأمن الغذائي، تسعى لـ"تحقيق الأمن الغذائي وتأسيس فضاء فلاحي مغاربي موحد، فإن الفجوة الغذائية تتضح من زيادة حجم الواردات على الصادرات: إجمالي واردات كل من المغرب وموريتانيا وتونس والجزائر يصل إلى حوالي 5 بليون دولار، بينما تصل الصادرات وهي أساسا من المغرب وتونس إلى حوالي 2.5 بليون دولار. ومما يزيد الوضع سوءا أن هذه التبادلات تتم مع الأجنبي ؛ فمثلا تقوم ليبيا باستيراد ما يزيد على البليون دولار من الحبوب والأغذية في الوقت الذي تصدر فيه المغرب وتونس هذه المواد، لكن حجم التبادل بينهما يبقى ضعيفا.( )"

ثالثا- توصيات ومقترحات لتعزيز التبادل التجاري بين الدول المغاربية:

بعد هذا الاستعراض الموجز لموضوع "التبادل التجاري بين دول اتحاد المغرب العربي.."، يمكننا الخلوص إلى النتائج والتوصيات التالية:

- ضرورة العمل على تبني خطة شاملة للتكامل الاقتصادي يكون تطوير التجارة البينية لدول الاتحاد إحدى ركائزها.

- إنشاء مجموعة اقتصادية مغاربية تتكامل فيها السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي وتترابط من خلالها المشاريع الكبرى للبنى التحتية من طرق وطاقة ومياه وفلاحة...

- إعادة هيكلة اقتصادات هذه الدول بما يعمل على تنويع مصادر الدخل والإنتاج وتنمية وتنويع القدرة التنافسية لمنتجاتها المحلية، وبما يمكنها من النفاذ إلى الأسواق الدولية.

- تنسيق السياسات بخصوص التعامل مع الكيانات والتجمعات الإقليمية الأخرى بما يضمن المصالح المشتركة، ويعزز القوة التفاوضية لبلدان الاتحاد أمام هذه التجمعات، وخصوصا الاتحاد الأربي (الشريك الرئيسي لها)

- تسهيل التبادلات من خلال قيام وحدة نقدية، والإسراع بإطلاق "منطقة التبادل الحر."

- التنسيق والتكامل مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث تم الاتفاق على الملاحق المتعلقة بالتقييم الجمركي وقواعد المنشأ، ويجري السعي لإقامة الاتحاد الجمركي.

- التنسيق بين السياسات الاقتصادية والعمل على تقارب الخلفيات الموجهة لها، خصوصا ما يتعلق باقتصاد السوق والإصلاحات الضريبية والجمركية.

- خطة واسعة للاستثمارات تضمن سوق كبيرة، وتوظف الفرص المختلفة والمزايا النسبية لكل اقتصاد، بما يخلق تقسيما داخليا للعمل داخل دول الإقليم.

- تطوير البنى التحتية، وتحديث مراكز الجمارك وتهيئتها للسياسات التبادلية الجديدة.

- خطة واسعة للاستثمارات تضمن سوق كبيرة، وتوظف الفرص المختلفة والمزايا النسبية لكل اقتصاد، بما يخلق تقسيما داخليا للعمل داخل دول الإقليم.

- إن قيام قطب مغاربي قوي اقتصاديا وسياسيا وثقافيا سيساعد - بحكم المكانة والجوار- إلى النفاذ والتأثير الإيجابي في العمق الإسلامي الإفريقي المجاور، وهو العمق الاستراتيجي الذي يُعتبر الاهتمام به حاليا ضعيفا.

- إن وجود الدولة القطرية بحدودها ومفهومها التقليدي لم يعد له ما يبرره - على الأقل في المجال الاقتصادي- مقارنة بفترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، حيث كانت هذه الدول حديثة عهد بالاستقلال. وهذا ما يحتم على الدول الإسلامية عموما، ودول المغرب العربي خصوصا الإسراع في مشروع الوحدة والاندماج. خاصة على الصعيد الاقتصادي والتبادل التجاري الذي هو مدخل أي تعاون اقتصادي.

حاليا: لا زالت دولٌ وتكتلات إقليمية من خارج (الدائرة الإسلامية) تستأثر بالقسط الأوفر من التجارة الخارجية مع دول الاتحاد المغاربي، كالصين مثلا، ودول الاتحاد الأوربي مجتمعة ومتفرقة؛ والواقع أنه يمكن تحويل جزء كبير من التجارة الخارجية نحو دول إسلامية؛ وستكون تركيا، وإيران، وماليزيا، وإندونيسيا، ومصر على سبيل المثال: الأكثر تأهيلا والأوفر حظا في شغل هذا الموقع.

الجزائر ومصر تستحوذان على مبادلات المغرب التجارية مع إفريقيا

تقديم>

بلغ حجم المبادلات التجارية بين المغرب ودول إفريقيا خلال الشهرين الأولين من العام الجاري نحو 5.1 مليار درهم.

ووفق إحصائيات مكتب الصرف فإن صادرات المغرب نحو باقي دول افريقيا استقرت في حدود 2.1 مليار درهم منذ بداية العام الجاري، في حين بلغ حجم وارداته 3 ملايير درهم.

وجاءت كل من الجزائر ومصر على رأس قائمة الشركات التجاريين الأفارقة للمغرب، باستحواذها على نحو 60 في المئة من حجم مبادلات المملكة مع القارة السمراء، حيث استقر حجم المبادلات بين المغرب والجزائر 2.22 مليار درهم، إذا استورد من الجارة الشرقية 1.75 مليار درهم وصدر إليها ما يناهز 272 مليون درهم.

وهيمنت المنتجات الطاقية على الواردات المغربية من الجزائر بنحو 1.72 مليار درهم ، و18 مليون درهم من المنتجات نصف المصنعة، و969 مليون درهم من منتجات الاستهلاك، بينما قام المغرب بتصدير 42.4 مليون درهم من المنتجات الغذائية والمشروبات إلى الجزائر و123 مليون درهم من المنتجات نصف المصنعة، و60 مليون درهم من المنتجات الصناعية و23.23 مليون من منتجات الاستهلاك، و481 ألف درهم من منتجات الطاقة.

وجاءت مصر في الرتبة الثانية على قائمة شركاء المغرب في افريقيا، بنحو 762 مليون درهم خلال نفس الفترة من العام الجاري، حيث استورد المغرب نحو 671.7 مليون درهم بينما صدر إليها 93 مليون درهم، كما استقر حجم المبادلات التجارية بين افريقيا الجنوبية والمغرب نحو 20 مليون درهم، حيث استورد المغرب 18.8 مليون درهم فيما صدر إليها 11.78 مليون درهم.

واستورد المغرب مجموعة من المنتجات الصناعية والاستهلاكية من جنوب افريقيا من ضمنها الأدوية وقطع غيار الآلات والعطور ومستحضرات الحمام والفواكه المعلبة والسيارات، في حين صدر إليها منتجات الأجبان والزيوت الطبيعية والسمك والمنتجات المصنعة من السمك إلى جانب التوابل.